تقدير موقف

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

الجبهة التركمانية العراقية
النشأة، التحولات والدور الإقليمي

احمد كمال الدين

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

الجبهة التركمانية العراقية: النشأة، التحولات والدور الإقليمي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / تقدير موقف

الموضوع / السياسة الداخلية والخارجية

احمد كمال الدين / باحث

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

الملخص

يعد التركمان ثالث أكبر مكون قومي في العراق بعد العرب والأكراد، وقد طالهم مثل غيرهم تهميش تاريخي وتغييب سياسي. تهدف هذه الورقة إلى دراسة نشأة الجبهة التركمانية العراقية وتحولاتها التنظيمية والسياسية، بالإضافة إلى تحليل دورها الإقليمي، لا سيما في ضوء العلاقة الخاصة مع تركيا. كما تتناول الورقة التحديات التي تواجه الجبهة في بيئة سياسية معقدة، إلى جانب الفرص الممكنة لتطوير أدائها السياسي.

مقدمة

يشكّل التركمان أحد المكوّنات العِرقية الرئيسة في العراق، حيث تُقدَّر نسبتهم بحوالي 2–3 ملايين من مجموع السكان، وفقاً لتقديرات غير رسمية صادرة عن منظمات المجتمع المدني والأحزاب التركمانية. يتوزّع التركمان جغرافياً في مناطق شمال ووسط العراق، أبرزها كركوك، تلعفر، الموصل، طوز خورماتو وديالى، مع تواجد محدود في العاصمة بغداد. ورغم حضورهم التاريخي، واجه التركمان شيئاً من سياسات التهميش والتغيير الديموغرافي التي انتهجتها السلطات السابقة، مما أدى إلى تآكل دورهم السياسي والاجتماعي.[1]

أولاً: المشهد الديموغرافي والتاريخي للتركمان في العراق

مارس النظام العراقي السابق، خصوصاً خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، جملةً من الإجراءات الرامية إلى تغيير الواقع السكاني في المناطق التركمانية، أبرزها التهجير القسري والتعريب، ولا سيما في كركوك والموصل. وتضمنت هذه السياسات مصادرة الأراضي، ونقل السكان العرب إلى المناطق التركمانية، وفرض الانتماء القسري إلى عشائر عربية، مصحوباً بتوثيق نَسَبٍ مزعوم عبر شجرة عشائرية مصدَّقة من دوائر النظام.

1- https://www.aljazeera.net/2009/10/01/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%85%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82

ينقسم التركمان مذهبياً إلى شيعة وسنة بنسبة متقاربة، حيث يغلب على السنة الانتماء إلى المذهب الحنفي مع وجود محدود للاتجاه السلفي، بينما ينتمي الشيعة إلى المذهب الاثني عشري، مع حضور طفيف للطرق العلوية والبكتاشية والكاكائية. وبعد عام 2003، تعرضت الأحزاب التركمانية، على غرار بقية التشكيلات العراقية، لانقسامات سياسية ومذهبية ومناطقية.

ثانياً: النشأة السياسية والحزبية للتركمان

دخل التركمان معترك الحياة السياسية من خلال تأسيس جمعية الإخوة التركمانية عام 1960، التي سعت إلى الدفاع عن الحقوق الثقافية والاجتماعية للتركمان بوصفهم مكوناً أصيلاً من مكونات المجتمع العراقي. خلال العقود اللاحقة، شهد الوسط التركماني تبلور ثلاث اتجاهات أيديولوجية رئيسة:

1. القومية الطورانية: المتأثرة بالعلاقات الثقافية والتاريخية مع تركيا.
2. الإسلام السياسي الشيعي: متمثل في الانخراط مع حزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية ومنظمة بدر.
3. الإسلام السياسي السني: عبر الانتماء إلى الإخوان المسلمين والتنظيمات المشابهة.

يمكن تصنيف الحركات السياسية التركمانية التي نشطت خارج العراق في التسعينيات إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

- **المجموعة التركية:** تأسست على خلفية مجزرة كركوك عام 1959. التي حدثت بسبب الصدامات في الذكرى الأولى لـ14 تموز وراح ضحيتها حوالي 80 تركماني وليس هذا موضع التفصيل بشأن ما حدث . وأسست عدة منظمات منها جمعية التعاون الثقافي لأتراك العراق ومؤسسة التعاون والثقافة التركمانية، التي أصبحت لاحقاً المصدر الأساسي لتمويل نشاطات الجبهة التركمانية.

- **المجموعة الإيرانية**: نشأت من رحم الأحزاب الإسلامية العراقية التي قادت المعارضة من داخل إيران قبل العام 2003، مثل المجلس الأعلى ومنظمة بدر، وشجعت على تأسيس تنظيمات معارضة تركمانية شيعية.

- **المجموعة السورية**: ارتبطت بحزب الدعوة، وعملت على جذب شخصيات تركمانية لتأسيس تشكيلات إسلامية موازية.

ثالثاً: تأسيس الجبهة التركمانية العراقية

تأسست الجبهة التركمانية العراقية في 2 شباط/فبراير 1995، كإطار سياسي موحَّد يجمع مختلف التيارات والتنظيمات التركمانية في الداخل والخارج، بدعم مباشر من الاستخبارات العسكرية التركية. وجاءت هذه الخطوة في سياق تزايد الاضطهاد والتهميش، ولا سيما بعد أحداث عام 1991. وشملت الأطراف المؤسسة للجبهة: الحزب الوطني التركماني، حزب الاتحاد التركماني، حركة المستقلين التركمان، نادي الإخاء التركماني، حزب العدالة، الحزب الإسلامي التركماني، وتنظيم «تركمان إيلي". كما يُشار إلى الحركة القومية التركمانية، التي تأسست عام 1971 بزعامة حسام الدين علي ولي تركمن، وترتبط بعلاقات وثيقة مع الحركة القومية التركية (MHP). وقد تعرض زعيمها للاعتقال في تركيا عام 2012 ضمن حملة «أرغينيكون» التي استهدفت القوميين الأتراك المتطرفين.

كذلك لعب حزب تركمان إيلي دوراً بارزاً في تأسيس الجبهة، قبل أن ينشق عنها لاحقاً إثر خلافات تتعلق بالتحالفات الانتخابية بعد 2003، حيث فضل الانضمام إلى الائتلاف الشيعي على الدخول في تحالفات سنية، ما لقي معارضة تركية واضحة.

رابعاً: الهيكل التنظيمي والتحول المؤسسي

اعتمدت الجبهة في بداياتها نظاماً مزدوجاً يضمّ مجلس الإدارة ومجلس التركمان، ثم تحوّلت بعد عام 2003 إلى هيئتين: تنفيذية وسياسية. وقد اتّسع نشاطها جغرافياً ومؤسسياً، وتأسست منظمات مجتمع مدني تُعنى بالشباب والمرأة والإعلام الثقافي، بهدف تعزيز الحضور التركماني، ولا سيما في المناطق المتنازع عليها.

خامساً: الدور التركي وتغير نمط الدعم

اتّسم الدور التركي في البداية بطابع أمني مباشر، من خلال إشراف الجيش التركي على نشاطات الجبهة وتمويلها. لكن في عام 2008، نُقل ملف الجبهة من الاستخبارات إلى وزارة الخارجية التركية، مما أدى إلى تحوّل كبير في نمط العلاقة، كانت أبرز معالمه:

- تقليص الدعم المالي وربطه بالسفارات التركية.
- إلغاء المنح الدراسية والمساعدات الصحية المخصصة للجبهة.
- تشجيع الاستثمار التركي المحلي كمصدر تمويل بديل.
- إنشاء قنوات إعلامية ومكاتب خارجية لتعزيز النفوذ الثقافي والسياسي.

قُدِّرت بعض المشاريع الاستثمارية التي أطلقتها الجبهة بدعم تركي بما يزيد على 20 مليون دولار، مما أسهم في توفير مصادر تمويل ذاتي.

سادساً: الانتشار التنظيمي للجبهة

تتوزّع مكاتب الجبهة التركمانية في مناطق تواجد التركمان، ولا سيما في كركوك وتلعفر والموصل وأربيل وخانقين وزاخو، إلى جانب مكاتب خارجية في لندن والدنمارك وسوريا والولايات المتحدة. كما تشرف الجبهة على منظمات ثقافية وشبابية ونسوية فاعلة.

موقف الجبهة التركمانية العراقية في انتخابات 2025

منذ عام 2003، تسعى الجبهة التركمانية العراقية إلى ترسيخ حضورها كممثل سياسي رئيسي – بل وأحياناً وحيد – للمكوّن التركماني في العراق، وذلك بدعم مباشر ومستمر من الدولة التركية عبر أذرعها الدبلوماسية والاستخباراتية. ويبدو أن الانتخابات البرلمانية المرتقبة في عام 2025 ستشكّل محطة اختبار حاسمة لهذا الطموح، خصوصاً في ظل المتغيرات السياسية الاصطفافات الانتخابية التي تشهدها الساحة العراقية.

وفي هذا السياق، أعلنت الجبهة نيتها خوض الانتخابات بقائمة منفردة في محافظة كركوك، حيث الثقل الديموغرافي التركماني الأبرز، في حين ستشارك ضمن تحالفات انتخابية سنّية في محافظات أخرى، مع استثناء واضح لتحالف تقدم، وذلك بسبب وجود خلاف سياسي سني بين محمد الحلبوسي وخميس الخنجر وثابت العباسي. إلا أن تحالف تقدم استطاع جلب بعض أعضاء الجبهة التركمانية للنزول في القائمة الانتخابية لعام 2025. وفي الوقت نفسه، قدّم بعض أعضاء القيادة العليا في الجبهة، الذين كانوا ضمن تحالفات سابقة معه، استقالاتهم من الجبهة والانسحاب من الكيان السياسي، وإبلاغ دائرة الأحزاب السياسية في المفوضية العليا للانتخابات بذلك، وهو ما يبدو أن الجبهة اختارت النأي عنه لأسباب سياسية وتحالفية. ويشير هذا التوجّه إلى استراتيجية مزدوجة تجمع بين الحفاظ على الهوية التركمانية في كركوك والانخراط البراغماتي في تحالفات أوسع في باقي المحافظات، بهدف ضمان تمثيل الحد الأدنى.

تشير استطلاعات الرأي الأولية إلى أن الجبهة التركمانية قد تتمكّن من تأمين مقعد واحد في كركوك، بينما تبدو فرصها محدودة للغاية خارج المحافظة. غير أن ترشيح النائبة زليخة، القادمة من مدينة تلعفر، يكتسب بعداً استثنائياً في هذا المشهد، إذ يُتوقع أن تتصدّر القائمة التركمانية على المستوى الوطني، وقد تكون المرشحة القادرة على ضمان مقعد إضافي باسم الجبهة في البرلمان المقبل، مما يضفي بُعداً رمزياً وجندرياً على مشاركة النساء التركمان في الحياة السياسية.

ورغم هذا الحراك الانتخابي، تظل الجبهة التركمانية محل جدل داخلي واسع، لا سيّما على صعيد آليات اتخاذ القرار. فضعف البنية الإدارية الداخلية وغياب المركزية المحلية، إلى جانب اعتماد القيادة بشكل شبه كلي على النصائح الواردة من أنقرة، سواء عبر وزارة الخارجية التركية أو عبر قنوات أخرى، يثير تساؤلات جدية حول مدى استقلالية القرار السياسي التركماني في العراق. وتُعكِس هذه الإشكالية البنيوية أزمة تمثيل حقيقية داخل المكون التركماني، وتضع الجبهة أمام تحديات مصيرية تتعلق بضرورة إعادة تعريف علاقتها بالمجتمع التركماني المحلي من جهة، وبالفاعلين الإقليميين من جهة أخرى. ويمكن القول إن دفاع تركيا عن مصالح التركمان في العراق لم ينبع من اعتبارات قومية أو إثنية بالدرجة الأولى، بل كان الهدف استخدام التركمان ورقة ضغط تجاه الأكراد بالدرجة الأساسية، وبالعراق بشكل أقل.

إن مستقبل الجبهة التركمانية في انتخابات 2025 لا يتوقف على عدد المقاعد التي قد تحصدها، بل على قدرتها على التحوّل إلى كيان سياسي مستقل يعبر عن مصالح قاعدته الاجتماعية، وليس امتداداً للسياسات الإقليمية. وفي هذا الإطار، تبرز الحاجة إلى مراجعة داخلية معمقة تعيد الاعتبار لمبدأ «التمثيل من الداخل» لا «الوصاية من الخارج»، وتفتح الباب أمام قيادات جديدة تعبّر عن التنوع السياسي والاجتماعي والثقافي داخل المجتمع التركماني.

سابعاً: التحديات والفرص

رغم توسعها المؤسسي، تواجه الجبهة التركمانية جملة من التحديات السياسية والتنظيمية:

- التنافس الحاد مع القوى الكردية والعربية على النفوذ في المناطق المتنازع عليها.
- تراجع الدعم التركي المباشر مقابل تصاعد أدوات «القوة الناعمة".
- محدودية التمثيل التركماني في مؤسسات الدولة، رغم الكثافة السكانية في بعض المناطق.
- الحاجة إلى تجديد الخطاب السياسي بما يتلاءم مع المتغيرات الوطنية والانفتاح على القوى العراقية الأخرى.

الخاتمة

يشير المسار التاريخي والسياسي للجبهة التركمانية العراقية إلى محورية الدور الذي لعبته في تمثيل التركمان داخل العراق وخارجه، على الرغم من التحديات المتواصلة. إن تطور الجبهة من أداة قومية مدعومة أمنياً إلى كيان سياسي يسعى للاستقلالية المؤسسية يعكس تحولات داخلية وإقليمية عميقة. ومع تراجع الدعم التركي المباشر، تبرز الحاجة إلى إعادة تموضع الجبهة ضمن معادلة وطنية شاملة تستند إلى المواطنة والتعددية، بما يضمن تحقيق حضور فاعل للتركمان في العراق الجديد.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org